خلال العقدين الماضيين. ومجرّد استرجاع هذه الحقبة، في الذاكرة، يشير الى حدّة الاستقطاب الذي طبع تلك السياسات بميسمه، والتاريخ القريب حافل، لن نستعيد، في هذا الخصوص، الاّ بعضاً منها.

يبدو ان «التضامن العربي» كان ملازماً، على الصعيد الداخلي للنظام العربي، لاستقرار نسبي في أوضاع أنظمة الحكم فيه، وكأنه كان يعبّر عن انحدار في مستوى رغبة، وقدرة، كل دولة عربية في التدخّل في الشؤون الداخلية للدولة المجاورة، وكأن استقرار كل نظام كان، أيضاً، مبنياً على استقرار النظام الذي يستمر الى جانبه. وفي هذا الجو من الاستقرار الظاهري، لم يسجّل، فيما عدا الاستثناء الراهن والمحتمل في السودان، أي انقطاع حادّ، أو تغيّر جذري، في أنظمة الحكم العربية. وبالمثل، بقي الكثير من أنماط السياسات العربية المتبادلة ثابتاً، على مدى العقدين الماضيين، على الرغم من الاحداث العاصفة، وكأن ثمّة نوعاً من توزيع في توازن القوى في مفاصل النظام العربي ظل، في عمومه، راسخاً، بغض النظر عن التحوّلات الدورية من الاهمية النسبية لهذا البلد، أو ذاك.

ولمّا كان هذا الامر من الصعب التعامل معه، الى درجة ان المراوغة قد تكون أكثر المسارات حكمة، فانه يمكن الزعم، من غير لبس، ان هذا النمط من السياسات العربية المتبادلة، هو، اليوم، في أوج انحداره، ذلك ان هذا النمط قد اعتمد، الى حدّ بعيد، على الاستقرار الداخلي الرجراج، من جهة، وعلى قدر من الرخاء النسبي الذي حقّقه المال النفطي، من جهة أخرى.

مؤشرات هذا الانحدار أكثر من ان تحصى؛ لعلّ أهمها ان ثمّة اتجاهاً واضحاً نحو اتساع عمق الهوّة بين «العروبة» كمشروح ايديولوجي سياسي، وبين حدود الاقطاب المنافسة كأنظمة اقليمية. هذه الهوّة يمكن تلمّسها عبر علاقات «المركزّة» التي حلّت مكان علاقات التضامن، فأذابت جزءاً هامّاً من التماسك الداخلي للنظام العربي. وقد لعبت الازمة الراهنة في الخليج دور «الكاشف الكيميائي» في هذا الاتجاه. ثمّ ان النظام العربي، الذي زاغت حدوده الخارجية، فقد، في الآن عينه، قدراً كبيراً من تماسكه الداخلي، وأعاد تقسيم نفسه على أساس تجمّعات اقليمية مرتبطة، بلا شك، بالمناخ الاقليمي العام، ولكنها متشدّدة في المسائل الاقرب، جغرافياً، اليها. والواقع ان هذا الاهتمام لم يكن معدوماً في المرحلة السابقة، الاّ انه، اليوم، يغلب، بشكل واضح، على التطلّعات العروبية الشاملة، مترافقاً، هذه المرة، مع محاولات لانشاء زعامة اقليمية. ومن الدول الأقرب الى هذا المثال، في ضوء أزمة الخليج، كل في جوارها المباشر، المملكة العربية السعودية والعراق، الذاهبان، حتى الآن، على ما يبدو، باتجاه التصادم. أضف الى ذلك، ان «منطق الدولة» الذي ظلّ يوجّه السياسة العربية، ردحاً من الزمن، بات أقوى كثيراً من النزعة العروبية الجامعة. كما ان التفكّك بات بارزاً بمقدار ما كانت الرغبة في المركزّة عميقة ومشتركة.

قد يبدو الطرح السابق لهذه القضية، بشيء من التريّث، وكأنه من باب التوصيف. غير ان هذه المؤشرات تحملنا الى التأكيد، مرة أخرى، انه في الوقت الذي تعيش الايديولوجية العروبية مرحلة انتكاسها، يمرّ النظام العربي بأحد أبرز مراحله غير القائمة على ترابط واضح بين الاقطاب الاقليمية المكوّنة له، أولاً، والشديدة التأثر بجوارها الاقليمي المباشر، ثانياً. هاتان الخاصّيتان تبعدان عن الافق القريب امكانية احياء شيء مشابه للتيار القومي في الخمسينات. واذا كان من الممكن التنبؤ بشيء في هذا المضمار، فيمكن القول ان تجربة الخمسينات قد ولّت، وان حقبة «التضامن» طويت صفحتها الى أمد غير قريب مداه، وان المرحلة المقبلة هي تلك المتميّزة بتقارب عربي من نوع جديد، يسبقه، بالضرورة، حسم لعدد محدود من موازين القوى السياسية العربية، من بينها تلك الساعية الى